قرار مجلس جامعة الدول العربية حول الوضع المالي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا):

مارس 1997

إن مجلس الجامعة،

بعد إطلاعه:

- على مذكرة الأمانة العامة حول الوضع المالي لوكالة الإغاثة،
- وعلى تقرير الاجتماع المشترك بين الدول العربية المضيفة والأمانة العامة ووفد رئاسة وكالة الإغاثة في 1997/3/13،
- وعلى قراراته السابقة بشأن الموضوع، وعلى توصية لجنة الشؤون السياسية، وإذ ينبه إلى خطورة ما يطرح بشأن العجز في ميزانية وكالة الإغاثة وإمكانية إنهاء عملها بالتخلي عن مسؤولياتها قبل أن تتم تسوية قضية اللاجئين الفلسطينيين.

يقـــــــرر

1. التأكيد على المسئولية الدولية عن قضية اللاجئين، وضرورة استمرار وكالة الإغاثة "الأونروا" في القيام بعملها وتقديم خدماتها وعدم تسليم مسؤولياتها لأية جهة أخرى، إلى أن تتم تسوية قضيتهم على أساس قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 94 لعام 1948.

2. رفض أي تخفيض أو وقف في خدمات الوكالة والتأكيد على استمرار برامج الوكالة كافة بما في ذلك برنامج المساعدات العينية التي تقدم لحالات العسر الشديد، وعدم لجوء وكالة الإغاثة إلى تحميل مجتمع اللاجئين الفلسطينيين، أو الدول المضيفة، أية تكاليف مالية بسبب العجز في ميزانيتها.

3. دعوة الدول المانحة إلى الوفاء بالتزاماتها، والتبرع للميزانية العامة لوكالة الإغاثة ودعوة الدول العربية إلى تكثيف اتصالاتها مع الدول المانحة، وغيرها من اجل زيادة مساهماتها لتعزيز الموارد المالية للوكالة.

4. دعوة وكالة الإغاثة للتجاوب مع مطالب الدول العربية المضيفة لإقناع الدول المانحة، بضرورة مراعاة عدالة التوزيع بالنسبة للأموال والمشروعات المخصصة لبرنامج السلام PIP ، بين مناطق عمليات الوكالة الخمس.

5. أهمية إجراء لقاء دوري بين الدول الأعضاء في مؤتمر المشرفين والأمانة العامة، والمفوض العام وجهات الاختصاص في وكالة الإغاثة للتنسيق والتشاور يسبق اجتماعات مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين.

6. التأكيد على قرارات مجلس الجامعة، وخاصة القرار رقم 4645 تاريخ 1987/4/6، الذي يدعو الدول العربية - باعتبارها جزءا من المجتمع الدولي- إلى رفع مساهماتها في ميزانية الوكالة العادية.